

منح الفلسطينيين والفلسطينيات المضربين عن الطعام حقوقهم أخيراً!

"منذ عقود ترفض الجهات الإسرائيلية وأجهزة الأمن والحكومات منح الآلاف من السجناء السياسيين الفلسطينيين في سجون إسرائيل حقوقهم الأساسية الموثقة في الأعراف الدولية. حتى الأطفال يُمنعون من الاتصال بأسرهم وبالمحاميين والمحاميات، بل أنهم يوضعون في الحبس الانفرادي. كما أن تعذيب الأطفال "منتشر بشكل منهجي ومؤسسي"، طبقاً لبحث قامت به اليونيسيف. هذا ما تصرح به أنيتا غروت، الناطقة لشؤون حقوق الإنسان باسم الكتلة البرلمانية لحزب (اليسار). وذلك بمناسبة اليوم الفلسطيني للسجين السياسي، وشروع ما يفوق 1000 سجين فلسطيني في الإضراب عن الطعام إلى أجل غير محدد.

وتواصل أنيتا غروت قائلة:

"أعلن هنا صراحة تضامني الحازم مع المحتجين، الذين يكافحون في سبيل ظروف مناسبة تليق بالبشر في السجون الإسرائيلية. يجب إيقاف سوء المعاملة والتعذيب مباشرة. وعلى السلطات الإسرائيلية والحكومة الإسرائيلية أن توفر بانتظام الرعاية الطبية اللازمة والغذاء، كما عليها أن تقدم وسائل التعليم وتسمح بزيارات الأسر في السجون. ويجب أن يتوقف الحبس الانفرادي مباشرة وبلا شروط. هذه جميعها مطالب طبيعية يمكن تحقيقها."

وفي النهاية تصرح أنيتا غروت:

ينافي الأسلوب الذي تطبق به إسرائيل الحبس الإداري - غالباً بطريقة عشوائية وبعقوبة جماعية -، المواثيق الدولية. وفي نقل السجناء الفلسطينيين إلى أراضي دولة إسرائيل، خرق واضح لمواثيق جنيف. ومما يثير القلق بشكل خاص، أن عدد الأطفال في السجون يتزايد. ومنذ شهر مايو 2016 توقفت سلطات السجون حتى عن نشر عدد الأطفال المعتقلين تماماً!

إنني أطلب الحكومة الاتحادية بأن تهيب بكل حزم بالشركاء الإسرائيليين بإيقاف إلقاء القبض العشوائي على الفلسطينيين والفلسطينيات، وتغيير المعاملة في السجون بما يجعلها أكثر إنسانية. وتكون الأولوية هي الالتزام بميثاق حقوق الطفل!"